



يوم عاد العماد عون الى لبنان

## المسؤولية اقتضت انسحاب الحكماء وأخريين في السروي العلن ماذا يجري داخل التيار الوطني الحر؟!

ماذا يجري داخل التيار الوطني الحر؟ انسحابات بالسر وأخرى في العلن. رؤوس كبيرة خرجت بعدما كان لأسمائها الدور القيادي البارز في النضالات التي قادها العماد ميشال عون في المنفى وحتى بعد عودته الى لبنان. شعبيته تراجعت من ٧٠ في المئة الى الخمسين في الانتخابات النيابية الأخيرة. ومن يدري على أي رقم ستحط في انتخابات ٢٠١٣؟ أين أصبحت طروحات الجنرال التي نادى بها ضد التقليد والإقطاع والارث السياسي؟ ما هي المعايير التي يعين على أساسها نوابه ووزراءه؟ أين أصبح التنظيم الحزبي وضرورة تفعيل الديمقراطية الحزبية التي وعد بها مناصريه ومحاربيه؟ ما هي انعكاسات هذا التملل الداخلي على صناديق الاقتراع عشية انطلاق الانتخابات البلدية؟ لخر العنقود فجره حكماء التيار في وثيقة بعنوان «المسؤولية تقتضي». ومجرد قراءة أسماء الحكماء يدرك العاقل أن شيئاً ما يدور في فلك التيار. شيء يطرح أكثر من علامة استفهام حول الأسباب التي دفعت كلاً من الرجل الثاني في الحزب نائب رئيس مجلس الوزراء سابقاً عصام أبو جمره، والمدير العام الأسبق للامن العام والمنسق العام لـ «التيار» اللواء نديم لطيف، وعضو المجلس الدستوري السابق القاضي سليم العازار، والرئيس السابق لمجلس شورى الدولة القاضي يوسف سعد الله الخوري الى تقديم ورقة استقالتهم من النضال العوني. لكن الجواب لن تجده حتماً لدى مناصري التيار أو ممن لا يزالون يؤمنون بأن شيئاً ما سيتغير داخل التركيبة العونية.

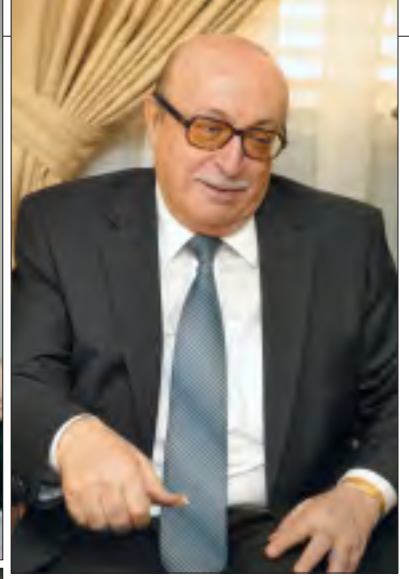


عودة فتحويلات هانقلاب تاريخي في سياسة الجنرال

بتحفظ تام يجيب الموقعون على الوثيقة الصادرة عن أرفع هيئة قيادية في بنية حزب «التيار الوطني الحر» على أي سؤال يطرح في شأن حيثيات القرار. وهذا طبيعي كون عنوان الوثيقة يعبر عنهم: حكماء. ولذلك ارتأوا أن يقولوا كلمتهم من دون أن يذللوها بتعليقات وكلام من هنا وهناك، والثابت أن إيمانهم بالمبادئ السياسية والعسكرية والقانونية صوبه في مقدمة الوثيقة التي ورد فيها إن «حكماء التيار» توافقوا على تعميمها على الزملاء أعضاء الهيئة التأسيسية في حزب التيار بعدما كانوا أرسلوها إلى رئيس الحزب العماد ميشال عون. تضمنت الوثيقة «طرحاً عاماً للوضع الداخلي في الحزب مع الاقتراحات التصحيحية اللازمة». وبدا واضحاً أن مسؤولية الحكماء داخل التيار دفعتهم إلى التكلم بمنهجية وطرح الحلول لإعادة تصويب المسار. فكيف يقرأ الخارجون عن مسار التيار والمحايدون مصيره المستقبلي؟ والقراءة ليست من باب المحاكمة لكن عبرة لمن اعتبر!

لا يزال يتذكر المناصرون والمحاربون وحتى من كانوا في المقلب الموازي لأفكار ومبادئ التيار الوطني الحر، الهيئات والحشود وحتى صرخة العماد عون بمناصريه: «استكوا». يومها كان يمون على الجميع، سامحوه وما زالوا يفضون النظر عن «أخطاء وهفوات ارتكبتها». وتاريخه العسكري ونضالاته التي حفرت في أذهان الناس جعلتهم يسامحونه أكثر من مرة،

«حكماء» التيار: عصام ابو  
جمر، نديم لطيف، يوسف  
سعدالله الخوري وسليم العازار



والمسيحي على وجه التحديد. فقد أرسى نمطاً حديثاً في التعاطي السياسي وتكلم بلغة السياسي العلماني والوطني. خاطب جماهيره بعنوان واحد: حرية سيادة واستقلال، وحارب مفهوم الإرث السياسي وطالب بضرب التقليد السياسي ونادى بالتغيير...

أما البعد السياسي فلم يكن ذا خلفية طائفية. وعندما كان يُسأل في فرنسا عن تصوّره لطبيعة النظام والوجود المسيحي، كان يصمت ويرفض الإجابة عليه. فالأهم عنده كان يتمثل في تحرير لبنان من الإحتلال السوري واستعادة سيادته. أما التركيبة السياسية فكان يعتبرها جزءاً من التفاصيل ويمكن مناقشتها لاحقاً. كل هذه المبادئ التي تنفس فيها مع مناصريه على مدى ١٧ عاماً في المنفى (أو الغربية) لم تسمح في انفراط العقد، على رغم الإنقلاب السريع الذي أحدثه عقب توقيع ورقة التفاهم مع حزب الله في العام ٢٠٠٦. وبلغت مراقبون إلى أن «الجنرال لم يخترع جديداً في المبادئ التي نادى بها» فهي نفسها مبادئ الخط المسيحي التاريخي، والأولوية فيها للسيادة الوطنية التي تتجاوز كل المسائل الأخرى. لكن الجنرال أراد أن يطرح كل المبادئ وتاريخ نضالاته بشحطة قلم. فانقلب على خياراته السيادة من دون أن يؤثر ذلك على وضعيته في المرحلة الأولى».

ويتذكر بعض المحاربين السابقين كيف انقلب الجنرال بعد عام واحد على عودته وكيف تغير مفهوم السيادة عنده بين ليلة وضحاها. ويعودون في الذكرى إلى تفاصيل تلك المرحلة: «اعتبر أن سوريا أضحت خارج لبنان ولم تعد هناك أية مشكلة، وهذا أول خطأ ارتكبه الجنرال، لأنه من لحظة خروجها كانت سوريا تحضر لكيفية دخولها من جديد إلى لبنان. وكان حري بالجنرال الذي واجه سوريا أن يكمل المواجهة لأنها حضرت عودتها إن لم يكن على المستوى العسكري فعلى المستوى السياسي. وهذا ما نراه ونلمسه اليوم من خلال الإنتفاضة المضادة لإنتفاضة الإستقلال».



### انسحابات تدريجية

الإنقلاب التاريخي شكّل نقطة البداية للتسوّجات التي بدأت تظهر في التيار. ولم يحصل الإنهيار السريع نتيجة البنية الصلبة التي أسسها والكاريisma التي يملكها الجنرال. وتشير أوساط حيادية إلى أن الضعف في بنية التيار بدأ يتجلى على مستويين:

● **أولاً البنية الحزبية:** فقد لمس المحاربون تحولاً فعلياً وغير تكتيكي في المواقف، مما حال دون قدرتهم على التكيف معها. وعلى الرغم من محاولاته اليأسفة في إقناعهم بهذا التحول إلا أن الإنسحابات بدأت تتجلى بشكل تدريجي وكان آخرها فوج الحكماء. أما الياقون معه أو من انسجم مع تحولاته فإنما ذلك من باب المصلحة السياسية والسعي وراء مركز سياسي معين. وإذا افترضنا وسلمنا جدلاً مع الفائزين بأن هذه الإنسحابات كانت فردية، إلا أنها بدأت تشكل حالة سياسية خارج التيار، وهي تتفق على الحالة السياسية الموجودة في داخله خصوصاً أن الأسماء طبعت تاريخها في مسيرة نضال التيار ووقفت معه في وجه كل أنواع الإضطهاد والإحتلال.

● **ثانياً البنية الشعبية:** تعتبر الأوساط أن نقطة الضعف الأهم في مسار التيار اليوم هي البنية المسيحية التي كانت تحتضن التيار، وتجلّى ذلك في محطات عدة منها نتائج انتخابات ٧ حزيران (يونيو) التي أظهرت انحداراً على مستوى الشعبية المسيحية داخل التيار والمناصرة له، وكذلك في الإنتخابات الطلابية والنقابية التي أظهرت أن البنية المسيحية التي حضنت الجنرال على مدى أعوام طويلة صارت في مكان آخر. ومجرد أنها بدأت تبعد عنه فهذا يعني أنها كشفت مسار التحول في سياسة الجنرال ومبادئه. وشكلت هذه الخيبة ضربة في مسار الحزب لأنها أظهرت أن خيارات الجنرال ليست شعبية علمياً أنها الأهم والأساس. وصدر كلام عن بعض المنظرين في التيار في محاولة لتبرير تراجع شعبية عون بأنها لا تفهم لغته كونه يخاطب عقلمهم. في وقت يأتي خطاب قائد القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع ليخاطب عاطفتهم بعنوانين: سلاح حزب الله، والخشية من عودة النفوذ السوري إلى لبنان. وهذا ما يزيد من رصيده الشعبي بحسب العونيين، في مقابل خروج شعبية عون عن مسارها. وبشكل هذا التبرير إقراراً بالتآكل الذي سيصل إلى الذروة في انتخابات العام ٢٠١٣ وسيكون التيار بمثابة الحزب الثانوي عند الغالبية المسيحية، وفق تقديرات المصادر ذاتها.

حتى أنها كانت وراء استمرار النبض في شرايين التيار. «لكن للصبر حدوداً». وتعتبر أوساط محايدة أن الإنقلاب الذي حصل في شباط (فبراير) ٢٠٠٦ وتحديداً بعد عام واحد على عودة الجنرال وانتفاضة الاستقلال، كان من شأنه أن يؤدي إلى انهياره. لكن ثباته يعود إلى تاريخ النضالات التي خطها الجنرال في قلوب الناس على مدى ١٧ عاماً قبل عودته إلى لبنان. فماذا تغير بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠؟

### لغة الجنرال السياسي

بالنسبة إلى المحللين، من غير السهل أن يتمكن احد من جرّ التيار إلى خيارات جديدة منافية بالمطلق للمفهوم الذي تربى عليه من البقاء والصمود ولو بوتيرة انحدارية. ويعلم القاصي والداني أن المبادئ التي نادى بها الجنرال تدغدغ كل وطني في الصميم،

الجنرال في منفاه الباريسي  
وهاجس تحرير لبنان  
من «المحتل السوري»





ورقة التضامن مع حزب الله... اول التحولات



... وتتويجها بزيارة الى دمشق ولقاء الاسد

سلاح حزب الله، ووضع نصب عينيه مسألة المخدرات التي اعتبرها أكبر خطر على المجتمع! طبعاً لا أحد ينكر خطورة آفة المخدرات على المجتمع وشبابه، لكن هل صارت هذه الآفة أهم من مسألة ازدواجية السلاح ومن خطر التوتلين؟». ويتابع الزغبى: «الواضح أن الجنرال فقد الهدف أو البوصلة، وهذا ينذر بتلاشي الحالة السياسية التي يمثلها ميشال عون. وأعتقد أن الوضع سيزداد سوءاً في السنتين المقبلتين كما تشير الوقائع».

### في صناديق الانتخابات

إنطلاقاً من هذا العرض يبدو طبيعياً، وفق الزغبى أن تأتي الترجمة في صناديق الانتخابات البلدية مغايرة وأشدّ وقعاً مما كانت عليه في الدورات السابقة وحتى مقارنة مع نتائج انتخابات ٧ حزيران (يونيو) الأخيرة والتي اظهرت بدورها تراجع شعبية العماد ميشال عون. وما يؤشر الى ذلك، إصرار العماد عون على تأجيل الانتخابات بحجة الإصلاح، وبقي المعارض الوحيد في الساح على رغم موقف حلفائه المغاير، حتى لا يشرب كأس الانتخابات المرّة. وفي قراءة أولية للأرقام المتوقعة إنطلاقاً من نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة، يعتبر الزغبى أن هناك «خروقات ستحصل لا سيما في منطقة كسروان وبعض القرى. لكن في البلدات والقرى الكبيرة مثل جونبة وجبيل والدامور وزحلة وزغرتا والجنوب الأقصى والقاع ودير الأحمر وبشري والقببات والشياح والحدث... سيظهر مدى تراجع حالة ميشال عون. وإذا افترض أنه قادر على أن يستمر بغطاء حزب الله، فهو مخطئ لأن الوجودان المسيحي الذي صنع منه زعيماً لن يتقبل ذلك. أما لغة التهديد السلبي التي يستعملها تارة في الإنسحاب من هيئة الحوار إذا استمر الجدل في مسألة سلاح حزب الله إعلامياً، وتارة في الإنسحاب من الحكومة بسبب انتخابات بيروت... فهي ليست إلا مؤشراً على انكفائه وتراجعها السياسي».

قد تكون كسروان هي الإستثناء في استقطاب شعبية ميشال عون في الانتخابات البلدية وكذلك في بعض قرى قضاء جبيل كما العادة. لكن هذه السنة قد تشكر أيضاً هذه الفرضية، خصوصاً

أما في الشق التنظيمي، فيروي مناصرو التيار السابقون أن الجنرال عون اعطى اشارات ذات بعد تحديتي وتطويري ضد التقليد السياسي، ورفض مفهوم التعيين، ونادى بتداول السلطات وتناوب المسؤوليات. حتى إنه سعى الى ان يكون حزبه نموذجياً وانعكاساً لصورة لبنان النموذجي في ممارسة العمل الديمقراطي. هذه الصورة التي زرعتها في عقول محازبيه جعلت منه زعيماً إستثنائياً حتى شكل ظاهرة سياسية. لكن عندما بدأت عملية ترجمة الأقوال إلى أفعال، اكتشفوا أن هناك عملية تمسك بالمسؤوليات ورغبة جامحة في البقاء على رأس السلطة التنفيذية، ونية في الإطلاع على كل شاردة وواردة ولا شيء يحصل إلا بعلمه، وبعد مطالبات عدة بأن يُصار إلى وضع شرعة تنظيمية للحزب، استعمل سلطته لمنع إدخال أي من البنود التي تحد

من سلطته داخل الحزب. وتبين أنه منذ العام ٢٠٠٥ وحتى اليوم لم يتمكن من بناء حزب، بدليل أن الإجتماعات لا تزال تدرج تحت عنوان «تكتل التغيير والإصلاح». وبدأت الإتهامات تحوط به لمحاولته السيطرة على الحزب وترسيخ مفهوم الإرث العائلي على الهيكلية القائمة. وازداد الوضع تعقيداً في عملية انتقاء وزيرين من خارج التيار في التشكيلة الحكومية الأخيرة، مما شكل صدمة لدى عدد من المحازبيين، وترسخت لديهم قناعة بأن الإلتزام يتوقف على شخص الجنرال وليس على مبادئ التيار. وبات واضحاً أن المسألة لا تتجاوز حدود الأشخاص وأن الأمور باقية على ما هي عليه. ولا توجد أية بوادر لإنشاء حزب أو الحد من صلاحياته أو توزيعها داخل الحزب أو انتخاب لجان مراقبة سواء على أعمال الحزب أو على المستوى المالي.

### انهيار تدريجي ودفع اثمان

الخارجون من صفوف التيار باتوا يشكلون مركز ثقة في الحالة السياسية العامة. فهل يشكلون حالة إعتراضية على الحزب الذي آمنوا بمبادئه وناضلوا فيه حتى الشهادة؟ تعتبر أوساط عايشة النضال الحزبي لأعوام عدة، أنه لا توجد أية إمكانية لدى الخارجين من صفوف التيار، لتشكيل حالة في وجه التيار على رغم الدور النضالي البارز الذي لعبوه في مرحلة الوصاية. لكن لا أحد حتى الساعة، قادراً على مواجهة شخصية ميشال عون. وستقتصر تداعيات خروجهم على مصادقية التيار، إضافة إلى الإشارات السلبية التي ستعكس على الرأي العام العوني، مما يؤكد أنه يتجه نحو المزيد من التفسخ والانهيار سواء في تركيبته الشعبية أو السياسية. وستسجل هذه الخروقات نقطة سوداء جديدة في سجل الجنرال.

أما الرهان على سقوط الجنرال في شكل دراماتيكي فليس في مكانه. فالعملية يجب أن تُقاس بحسب المحطات. والانهيار سيكون تدريجياً حتى على مستوى نتائج الإنتخابات البلدية التي ستظهر تراجعاً، لكن ليس نهاية للحالة العونية. وهذا الأمر قد يتطلب بعد دورتين إنتخابيتين أو ثلاث دورات حتى يتحول إلى حزب داخل حزب.

لا يستغرب من كانوا يوماً على مسافة واحدة من الجنرال عون ما يحصل داخل التيار. أكثر من ذلك هم يعتبرون أنه دخل مرحلة الموت السريري، «لأنه لمجرد أن يفقد مطلق أي جسم، وخصوصاً الجسم السياسي، العنوان والهدف المركزيين، فهو حكماً سيتجه إلى التحلل والتفكك». بهذه الكلمات يصف عضو أمانة ١٤ آذار (مارس) المحامي الياس الزغبى ما آل إليه جسم التيار الوطني الحر. واعتبر أن وثيقة الحكماء جاءت لتؤكد أن هذا التحلل بلغ مرحلة متقدمة، وهي جاءت من أربعة أعضاء كانوا رفاق سلاح وزملاء في السن للجنرال عون. من هنا يعتبر الزغبى أن هذه الوثيقة جاءت في اللحظة السياسية القاتلة لكل الحراك السياسي الذي يقوم به عون في الآونة الأخيرة بعد تموضعه في مثلث سوريا وحزب الله وإيران. ملمحاً الى أن هذا التموضع الذي دخله التيار بفضل الجنرال قبل ٥ أعوام، بلغ مرحلة دفع الأثمان، بعدما قبض الأثمان الأخرى السياسية والمالية في المجلس النيابي والحكومة.

التمن الأول بحسب الزغبى يدفعه الجنرال من جسم التيار. ويتجلى ذلك في «التفكك والتحلل الحاصلين وبوتيرة متصاعدة، مما يؤشر إلى فقدان أسس الحالة السياسية والتوجه نحو تنظيم سياسي منظم. في حين نرى باقي الأجسام المسيحية تتجه نحو المزيد من التنظيم والتماسك السياسي. أما الضريبة الثانية فيدفعها العماد عون من شخصه ومصداقيته بعدما فقد القضية السياسية وكل المضمون والمحتوى لحاله السياسي. وقد أظهرت إطلالته الأخيرة تقدم مرحلة الخواء السياسي وذلك عندما تهرب من الإجابة عند سؤاله عن السلاح الفلسطيني. كما هدد بالإنسحاب من هيئة الحوار إذا واصل الإعلام مناقشة أو طرح مسألة

الانتخابات النيابية  
الآخيرة عكست تراجعاً  
كبيراً في شعبية الجنرال

## وثيقة الحكماء الأربعة

المسؤولية تقتضي؛ إن التيار الوطني الحر امتداد لحالة جماهيرية، نشأت أواخر الثمانينيات عندما انتفضت الحكومة العسكرية الانتقالية، على الواقع الوطني المتردي الذي كان محكوماً آنذاك بععبث الميليشيات المتناحرة والوصاية الخارجية المتسلطة، تحقيقاً لايدولوجية السيادة والحرية والديموقراطية.

احتضن الشعب هذه الانتفاضة، وجعل نفسه درعاً لها، ولم يبخل من أجل نصرتها بالغالي والنفيس، إذ رأى فيها مَدْخِلاً للخلاص الوطني، ومبعثاً للأمل بمستقبل واعد وعندما دارت الدائرة، وفرض علينا المنفى، ورضخ كثيرون للأمر الواقع، بقيت نخبة من الشباب في الداخل تواجه الاحتلال بشجاعة وإيمان انتصاراً للسيادة، كما كان لشباب لبنان في الخارج وللحكومة المنفية دور فاعل في استعادتها. واصبحوا جميعهم، بقيادة العماد عون، النواة الصلبة التي تأسس

حولها «التيار الوطني الحر». وبعد الانسحاب السوري والعودة من المنفى في ٢٠٠٥/٥/٧، تعاهدنا ان نجعل من التيار حزباً ديموقراطياً - علمانياً رائداً لا يشبه الاحزاب الاخرى التي اندثرت لانها اعتمدت حكم الفرد نهجاً، ومارست الاقطاع بكل اشكاله والفساد بكل فنونه. ولكن يا للأسف، بعد خمس سنوات من الجهد، تعثر التزام ما كنا قد تمهدنا، ولم ترق تجربتنا التنظيمية للحزب الى مستوى الامال المعقودة عليها. ففي نيسان (ابريل) ٢٠٠٥، تقدمت الهيئة المؤسسة لحزب التيار من وزارة الداخلية بطلب اخذ العلم والخبر بنشأة الحزب، وارفقت به نظاماً اساسياً يحتم اجراء انتخابات الحزب العامة خلال سنة، تحت طائلة اعتبار العلم والخبر بحكم الملقى. لكن ذلك بقي حبراً على ورق. وفي حزيران (يونيو) ٢٠٠٦، بعد درس وجدل استمر اشهرًا، تم اقرار نظام جديد للحزب يعزز دور رئيسه ويمنحه صلاحيات شبه مطلقة. وقد قبل هذا النظام بأكثرية هزيلة، غير انه بقي كسابقه، فلم تنفذ الانتخابات الحزبية العامة لا سنة ٢٠٠٧ بحجة عدم الجهوزية، ولا سنة ٢٠٠٨ بحجة اقتراب موعد الانتخابات النيابية! وبقي الحزب على حاله من دون قيادة منتخبة يرأسه دولة العماد ويديره حضرة العماد، واقتصرت بنيتها على منسقيات تديرها هيئات شبه دائمة لا حول لها ولا قوة، ولجان ظرفية تنشأ لأغراض محددة ثم تنتهي مهمتها بعد حين. ان هذا الامر مؤسف، لان وجود مكتب سياسي يشارك في قيادة الحزب لا يشكل انتقاصاً من الدور القيادي لرمز الحزب ورئيسه، ولان حزباً كبيراً بحجم «التيار الوطني الحر»، فاق عديده الستين الف منتسب، يحتاج الى قيادة متمرسه مسؤولة تتناسب مع مكانته وحجم التزاماته، تعرض الاقتراحات وتحدد التوجهات والحلول، وتشارك في القرارات وتشرف على تنفيذها (...).

اضف الى ذلك الحاجة الى جهاز لوجيستي محترف بادارة العتاد ومميز بادارة المال بشفاافية بعيداً عن الفساد الذي طالما نددنا به وبالتالي اصبح من حق الحزبيين، ومن باب اولى كبار المسؤولين في الحزب، ان يزودوا موازنة سنوية واضحة، ويطلعوا من اين يأتي المال وكيف يتم الانفاق؟!

ان هذا الوضع التفردي بالقرار لم يكن خفياً، ولا مر بدون اعتراضات من قياديين، غير انه كان يدافع عنه بتبريرات واهية، منها كلام عن عدم حاجتنا الى حزب منظم لان الحزب «بزة ضيقة»، ولان «الحالة العونية» عارمة، تكفي للفوز بالانتخابات النيابية، وتعضينا من تعقيدات النظام وتشعب الادارة والضياع في مآهات الانتخابات الحزبية! ومنها كلام عن الظروف الاستثنائية والمعارك السياسية. وهذه أيضاً حجج لم تقنع معظم المناضلين (...).

ان الاستمرار في تحاشي بناء المؤسسة الحزبية وفقاً لنظامها الداخلي العام وعدم انتخاب مسؤوليها على اساس ديموقراطية يثيران تساؤلات جدية عن القصد من ذلك، ويعجزان الشك، ان لم يكن قد اصبح يقيناً، في اننا «نتجه الى تكرار تجارب الطبقة السياسية البائدة من خلال

الوقوع في مطب احادية القيادة والاستئثار والدخول في شرك العائلية والوراثة السياسية، هذا الانحراف الذي اذا ما استمر يؤدي حتماً الى اخطار لا حدود لها (...).

وفي منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٩، حصلت صدمة لاهل التيار اثارت سخطهم، عندما اختار العماد عون وزيرين للتيار من خارج صفوفه. فلم يفهموا لماذا؟ ومقابل اي ثمن تم ذلك الاختيار واعتبروا في هذا القرار مخالفة للمادة ٢٢٢ من النظام كما في التصريحات التي هدفت الى تبريره، استهتاراً فاضحاً برجالات التيار وقياديه البارزين، واستخفافاً بمؤهلاتهم، حتى تخلو الساحة لمشيئة العائلة وبعض الحظيين من الوصوليين لتفقد عليهم النعم ويولون المناصب. وبالرغم من التنبيه الى مغبة هذا الخطأ قبل وقوعه وبعده، وبالرغم من المطالبة بدعوة الهيئة التأسيسية الى الانعقاد لمناقشة هذا التطور الخثير وتصحيحه بشكل ديموقراطي، كما البحث في سبل استكمال الهيكلية الحزبية، تنفيذاً للنظام، حتى لا يبقى الوضع التنظيمي معلقاً الى ما لا نهاية، تم الالتفاف على كل ذلك باعتماد المماثلة في محاولة لاستيعاب النخبة واحتواء المعترضين بالاعلان عن اطلاق ورشة عمل للجنة التنظيمية وعن بداية مرحلة جديدة واعددة لكن النتيجة جاءت كما كان متوقعاً، هزيلة ومخيبة للأمال، ولم يتعد الامر تعيين لجنتين حشر فيها التابعون وبعض المعارضين لإلهائهم بمهمات مؤقتة، وهذا هروب الى الامام (...).

في ضوء ذلك كله، وبعد مشاورات كثيفة اجريناها نحن الموقعين ادناه واستشارات قمنا بها مع كثيرين من قياديين «التيار الوطني الحر» وناشطينه، نؤكد مجدداً ما يأتي:

**أولاً:** دعوة الهيئة التأسيسية الى اجتماع عام تطرح فيه الثقة بالقيادة الحزبية.

**ثانياً:** استكمال تكوين قيادة حزب التيار وفقاً لنظامه؛ بانتخاب رئيس الحزب مع نائب الرئيس والمنسقين، وتعيين اعضاء المكتب والهيئة التنفيذية كاملة، وتأليف المجلس الوطني.

**ثالثاً:** الحرص على المبادئ والاهداف التي طالما تم التبشير بها والتف اللبنانيون حول قيادته على اساسها، وناضلوا وضخوا لتحقيقها؛ تيار وطني حر سيادي ديموقراطي مؤسساني علماني منظم ومنفتح، يلقى بلبنان الى المستوى المدني المتطور.

ختاماً، ان ما دفعنا الى المصارحة بما ورد اعلاه، هو شعورنا بالمسؤولية، بأن البدء بوضع مضمون هذه الوثيقة موضع التنفيذ، من شأنه نقل النقاش من الشارع وضبطه ضمن الاطر الداخلية، ودفع جميع عناصر حزب «التيار الوطني» وتحفيزهم على متابعة بذل الجهد والتضحيات لتحقيق المبادئ والاهداف التي نشأ على اساسها هذا الحزب.

لذلك، وفي انتظار تجاوبكم تفضلوا دولة الرئيس بقبول فائق الاحترام، ودليل الوثيقة بتواقيع أبو جمره ولطيف والخوري والعازار.

التقارير العلمية فتشير إلى النقيض تماماً. والانتخابات المقبلة ستحدد مدى صحتها. لكن المطلوب ما، أو من يعيد وهج الجنرال؟ وبحسب من عاشوا مرحلة التيار في عز وهجه ومبادئه، «لا شيء يعيد وهج الجنرال بعد الخطايا الجسيمة التي ارتكبها في الأعوام الخمسة الأخيرة. فهو لعب ورقته الأخيرة وأطلق رصاصة الرحمة التي كان يحملها في جعبته السياسية. فهو يعود إلى الماضي، في وقت يفترض المسيحي عن درب المستقبل. وما تهديده بالهروب إلا لأنه لم يعد قادراً على فرض إيقاع في الحياة السياسية»، كما يقولون. ماذا بعد؟ إسألوا من بقي في الحالة العونية. حتماً هم أكثر، ولا أحد يشكك في ذلك أو يلغي كاريهما الجنرال. لكن أي مصير ينتظر جسماً بدأ يصيبه التأكل؟ وهل يكون التيار عبرة لباقي الأحزاب المسيحية، أم أنه زمن الإندارات الحزبية في لبنان؟ ■

جومانا نصر